تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري

أد/ بريش عبد القادر *
المدرسة العليا للتجارة – الجزائر
أ/ بغداوي جميلة **
جامعة الشلف – الجزائر

Abstract :

This study aims to clarify the nature of the relationship between trade openness and operating in the small and medium enterprise sector, in addition to clarifying the positive effects of trade openness on the small and medium enterprise sector in general. Considering the grounds that the sector knew growing interest through structural reforms period which is the actual beginning of the adoption of the commercial opening-up policy in Algeria. On this basis, we present a theoretical analysis to the most important and unexplained relationship Studies between trad openness and employment policy, we then review the structural reforms in its clauses which provided for the liberalization of foreign trad and its impact on the overall level of operating, We then try the operation mode analysis in small and medium-sized enterprise sector under trade openness, based on the policy and the analysis of a number of indicators during the period 2000-2013. The study concludes that there are positive impact of the policy of trade liberalization on employment in the small and medium enterprises sector in terms of employment size expansion, But on the other hand, it has a negative impact in terms of movement of labor from the productive sectors to parasitic sectors (services).

Key words : Operating, unemployment, Small and medium-sized enterprises, Trade Openness, Economic Reforms.

* أستاذ التعليم العالي ، المدرسة العليا للتجارة ،مايل dr.baek70@gmail.com

** أستاذة مساعدة قسم أ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،مايل: ip02.brahim1977@gmail.com

مقدمة:

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة، إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، وقد عرفت مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية تراجعا كبيرا لحصيلة التشغيل، بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من حل وخوصصة جل وحدات القطاع العام و التوجه إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري التي تعززت أكثر بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والذي دخل حيّز التنفيذ ابتداء من 1 سبتمبر 2005 بالإضافة إلى مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي ظل هذه المتغيرات عملت الجزائر على تبني جملة من الإجراءات للحد من البطالة، ولعلى أهمّها التوسع في الاستثمار العمومي والخاص وفي مقدمته بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاظم دورها في الاقتصاد باعتبارها الفاعل الأساسي في مجال التنمية وإحداث مناصب شغل.

إشكالية البحث: تعتبر العلاقة بين العمالة ونظام التجارة العالمية صميم السياسة الاقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة، فأغلبية الأعمال النظرية تصرّ على أن لسياسة الانفتاح التجاري آثارا إيجابية على العمالة في المدى الطويل على الأقل، بيد أن بعض الدراسات التطبيقية تثبت العكس، حيث تصرّ على أن تحرير التجارة على النحو الذي دعت إليه المؤسسات المالية الدولية اتجاه البلدان النامية ، قد يؤثر سلبا على مستويات التشغيل. وبناءا على ذلك تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هي وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري؟

فرضية البحث: على ضوء ما سبق وضعنا الفرضية التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

- إن تبني الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري كان لها أثر إيجابي على مستويات التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث: تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في حداثته، نظرا لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتشغيل في الجزائر، ولاسيما على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الأخير الذي أصبح يعرف اهتماما متناميا ليس فقط في الدول النامية كما هو الحال بالنسبة للجزائر، بل وحتى في الدول المتقدمة، نظرا للمرونة التي يتمتع بها في استحداث مناصب شغل في ظل اشتداد المنافسة العالمية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح الآثار الإيجابية لعملية الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، على اعتبار أن الاهتمام الجدي بهذا القطاع في الجزائر تزامن مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي والذي يعتبر البداية الفعلية لتبني سياسة الانفتاح التجاري.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب والدراسة، وخاصة عند التطرق للدراسات النظرية وللإصلاحات الهيكلية وتحليل انعكاساتها على التشغيل، بالإضافة إلى تحليل تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح علاقته بالانفتاح التجاري. تحاول هذه الورقة البحثية إلى توضيح وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام بيانات سنوية للفترة 2000-2013 ، واعتماد تحليل الجداول الإحصائية والرسومات البيانية باستخدام برنامج EXCELحسب توفر البيانات- والتي أخذت من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث أجزاء:

الجزء الأول:سيتضمن استعراض للدراسات النظرية المفسرة للعلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والعمالة.

الجزء الثاني: سيتضمن استعراض للإصلاحات الهيكلية كمدخل للانفتاح التجاري وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر.

الجزء الثالث: سيتضمن تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري بناءا على عدد من المؤشرات ومناقشة النتائج.

1- الدراسات النظرية لتفسير العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والعمالة

من الناحية النظرية هناك دراسات قليلة أجابت على العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة ومن أبرزها:

1-1. الدراسات التابعة للبنك الدولي:

· دراسة للبنك الدولي عام 1980 [1]:

شملت هذه الدراسة 50 دولة نامية ، وقد أثبتت الدراسة أن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة انخفضت بنسب كبيرة في معظم الدول النامية التي شملتها الدراسة، إن هي عملت

على تسهيل عملية التكيف مع سياسة الانفتاح التجاري، كما أكدت الدراسة أن العمالة في القطاع الصناعي ترتفع مباشرة في السنة الأولى من تنفيذ برامج التكييف مع التحرير التجاري، وقد كشفت الدراسة أيضا أن السبب الرئيسي وراء صعوبة تطبيق برامج التكييف مع سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة هو عدم مرونة أسواق العمل.

- **دراسة للبنك الدولي عام 1995 [2]:**

تعتبر من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة،حاولت هذه الدراسة إثبات أن البلدان النامية التي اختارت الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتبنت قوى السوق أدت إلى تحسين أداء أسواق أعمالها من حيث الأجور والطلب على العمالة، وقد استندت هذه الدراسة على العديد من التجارب الملموسة في بعض البلدان من آسيا وإفريقيا وأوروبا ، وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، ودور النمو الاقتصادي في رفع الأجور وتشجيع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الأجر ومنتجة أكثر، وهو ما يؤدي إلى تغير في هيكل العمالة ، هذه التغيرات تحدث تدريجيا مع زيادة تكلفة العمالة والتقدم التكنولوجي والتشجيع على اعتماد أساليب جديدة، وقد أكدت الدراسة أنه بفعل هذه التغيرات يتم انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والخدمات والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

أما على مستوى ترقية العمالة وتأهيلها ، خاصة عند المستويات التي يحدث فيها فائض في التجارة الخارجية.[3]فسترتفع نسبة التأهيل لدى العمال وذلك من خلال توجههم للعمل في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير ، في حين أن نسبة اليد العاملة المؤهلة تنخفض في القطاعات الإنتاجية الموجهة للإستيراد، ويكمن السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة لا تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ومن ثم على يد عاملة مؤهلة عل عكس الصادرات.

2-1. دراسة Feliciano, Zadia M (2001) [4]:

أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، وقد خلصت إلى أن الدول التي تبنت سياسة الانفتاح التجاري انخفضت فيها معدلات البطالة كما ارتفعت فيها مستويات الأجور الحقيقية، وحسب هذه الدراسة يعزى السبب وراء ذلك إلى تمتع الدول المتقدمة بميزة التخصص القوي في الإنتاج على العكس من ذلك بالنسبة للدول النامية.

3-1. دراسة Hoekman, B and Winters, L.Alan(2005) :[5]

تعتبر هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والعمالة على الأقل في المدى الطويل، فمن المتوقع أن عملية تحرير التجارة سوف تؤدي إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، ولكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه يمكن لعملية التوسع المضي قدما بمعدل أبطأ مقارنة مع عملية الانكماش.

2- الإصلاحات الهيكلية كمدخل للانفتاح التجاري وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر

برز مشكل البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينات أي منذ تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي وتبني سياسة الانفتاح التجاري، إذ أدى ذلك إلى غلق عديد المؤسسات العمومية ونتيجة لذلك أخذ معدل البطالة في التزايد حتى بلغ نحو 30% في سنة 2000 وفق الإحصائيات الرسمية[6]. إلاّ أنه بدأ في الانخفاض بشكل تدريجي خلال الفترة 2000- 2014 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 ، والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية. إذ أدى ذلك إلى تنشيط الاستثمار العمومي والخاص وخلق فرص عمل، وهذا ما سنفصّل فيه من خلال ما يلي:

2-1. مفهوم برامج الإصلاحات الهيكلية وتطبيقها في الجزائر

تعرف الإصلاحات الهيكلية على أنها جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد السواء، باقتراح من خبراء بهذا الشأن، مدعومة من قبل هيئات دولية مختصة (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

إن برامج التصحيح الاقتصادي في العديد من الدول النامية ، قرّبت اقتصادياتها من اقتصاد السوق، بحيث أصبحت السياسات الاقتصادية المحلية متأثرة بالسياسات الاقتصادية الدولية عبر المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[7] وقد قسمت برامج التعديل الهيكلي في البداية إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تتعلق بإجراءات للمدى القصير وتسمى بإجراءات التثبيت الهيكلي، أما الثانية فتتعلق بالمدى المتوسط و الطويل وتسمى بالإجراءات الهيكلية. لكن وبعد أن حققت هاتين المرحلتين نتائج محتشمة، سارعت المؤسسات المالية و النقدية الدولية لاقتراح مرحلة ثالثة تتضمن إجراء إصلاحات سياسية.

حيث أن المؤسسات النقدية و المالية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989 بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1988 ولارتفاع أسعار الحبوب المستوردة. وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.

" الاتفاقية الثانية عقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية " stand by " بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992)، وكان الاتفاق يهدف إلى :

- تحرير التجارة الخارجية ؛
- إصلاح عمل النظام المالي واستقلال البنك المركزي عن الخزينة العامة ؛
- تحرير واسع النطاق للأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي ؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة،كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، وذلك راجع لتقهقر أسعار البترول سنة 1993 والذي وصل إلى حوالي 14 دولار للبرميل. مما أدى إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي سُميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن بداية تطبيق إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق[8].

و من بين البنود المشروطة للبرنامج نجد:

- إلغاء قائمة الواردات السالبة (الممنوع استيرادها) ؛
- تحرير التجارة الخارجية الخاصة ب 10 سلع، وتعد كبداية تحول اقتصادي؛
- إدخال قانون المنافسة الذي يؤسس حرية تحديد الأسعار وإلغاء إجبار المنتجين على التصريح بأسعار منتجاتهم بالإضافة إلى تعديل الأسعار برفعها ب 98 % خاصة بالسلع المدعّمة؛

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -وهي الاتفاقية الرابعة مع الصندوق- في ماي 1995، ومن بين الأهداف المسطرة حسب الصندوق لهذا البرنامج نجد:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

إن برامج التكييف الهيكلي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها و تسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية و السلع الوسيطة و الاستثمارية و بالتالي انخفاض حجم الاستثمار و تعطل الآلة الإنتاجية و ما لذلك من أثار بالغة على حجم العمالة[9].

- تسارع ارتفاع البطالة؛
- ضياع عدد كبير من مناصب الشغل؛
- انخفاض الأجر الحقيقي[10].

وقد ثبت تجريبيا أن آثار برامج التصحيح الهيكلي تكون وخيمة في المدى المتوسط لما ينتج من تدهور للشغل (نتيجة منطقية لتخفيض النفقات العمومية)، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل[11]. دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى300 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل[12]. وعلى العموم يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

-تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات الى حوالي 50 %، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78 % في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8 % ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%؛

- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5 % سنويا؛

- ارتفاع معدل البطالة وذلك راجع الى العدد الكبير للمنضمّين الجدد لقوة العمل، إضافة إلى الأعداد الكبيرة للتسريحات العمالية خلال الفترة[13].

3-1. برامج الانعاش الاقتصادي وانعكاساتها على التشغيل

أدى ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول إلى رخاء مالي، سمح بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2001 – 2004) والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقراً في المتوسط قدر بنحو (4.7 %) خلال الفترة (2000 – 2004) ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى وكانت النتيجة زيادة هامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت)[14].

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):**

خصصت الدولة غلاف مالي قدره 525 مليار دينار على مدى أربع سنوات (2001-2004) للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية. وقد كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة كما يظهر في الجدول رقم (01)،

الجدول رقم(01) : تطور نسب البطالة في الجزائر 2000 - 2004 (%)

السنة	2000	2001	2003	2004
نسبة البطالة	28.89	27.3	23.72	17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005 ، ص 11

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009):**

يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول، رصد له 4200 مليار دينار، وقد مكّن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق. ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة كما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : تطور نسب البطالة في الجزائر 2005 - 2008 (%)

السنة	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	15.30	12.30	13.80	11.30

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا البرنامج تقلصت معدلات البطالة بعدما كانت 17.65% سنة 2004 لتصل إلى 12.30% سنة 2006 وذلك بخلق 626380 منصب دائم و 186850 منصب مؤقت، لتصل النسبة إلى 11.30% سنة 2008.

- **برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014**

خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين اثنين:

أ- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق و المياه، بمبلغ 9700 مليار د.ج ؛

ب - انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج[15].

- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛

- خصص للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن بوادر الانفتاح التجاري في الجزائر كانت في إطار الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية، وقد كان لهذه السياسة إنعكاسا سلبيا على مستويات التشغيل خلال سنواتها الأولى، وهذا ما يشير إليه الارتفاع المستمر في معدلات البطالة والتي عرفت أعلى مستوياتها في سنة 1999 بمعدل حوالي 29% ، إلا أنها عرفت تراجع مستمرا طيلة الفترة (2000 – 2010)، لتشهد بعد ذلك استقرارا نسبيا خلال المرحلة الأخيرة وفي حدود معقولة بمعدل 10.6% في سنة 2014، وهذا إنما يدل على الأثر الإيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على التشغيل في المدى المتوسط والطويل . والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2009- 2014:

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2009- 2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة%	10.2	10	10.7	9.7	9.3	10.6

المصدر: استنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

1-4. قراءة في تطور مؤشرات التشغيل خلال فترة الانفتاح

يعتبر التشغيل أو العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم، باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، وأن يكون جديرا بهذا التكليف الإلهي، كما أنه يعد مصدرا

لكل إنتاج وثروة. فبواسطته أقام الإنسان علاقاته الإجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة من أهمها: التشغيل، البطالة،العدالة الإجتماعية...الخ[16]

ويرتبط تطور معدل البطالة، وبالمقابل معدل التشغيل ، بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط والنمو الاقتصادي. وفي ما يأتي صورة عن تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل، مع مقارنة ذلك بنمو الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (04): تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل، و معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة الانفتاح 2000 – 2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اليد العاملة النشطة (10^3)	8860	8568	8700	8762	9500	9500	10100	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964
اليد العاملة المشغلة (10^3)	6240	6493	6890	6700	7800	8100	8868	8594	9146	9472	9735	9599	10170	10788
معدل نمو اليد العاملة المشغلة (%)	-	4	6.1	2.7 -	16.4	3.8	9.4	3-	6.4	3.5	2.7	1.4 -	5.95	6.07
معدل التشغيل(%)	-	20.12		21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9	27.2	26	27	28
معدل نمو PIB (%) الحقيقي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8

المصدر: بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية.وحسابات شخصية.

يدل تطور حجم اليد العاملة النشطة[17] على تزايد في الطلب على التشغيل[18]، أي على الاستعداد للإنتقال إلى فئة اليد العاملة المشغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع، فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين إلى حين، وفي الواقع يمثل تدني الفرق بين اليد العاملة النشطة واليد

العاملة المشغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل. ويوضح الشكل البياني التالي تطور الفرق بين هذين المكونين:

الشكل رقم (01): تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة خلال الفترة 2000-2013

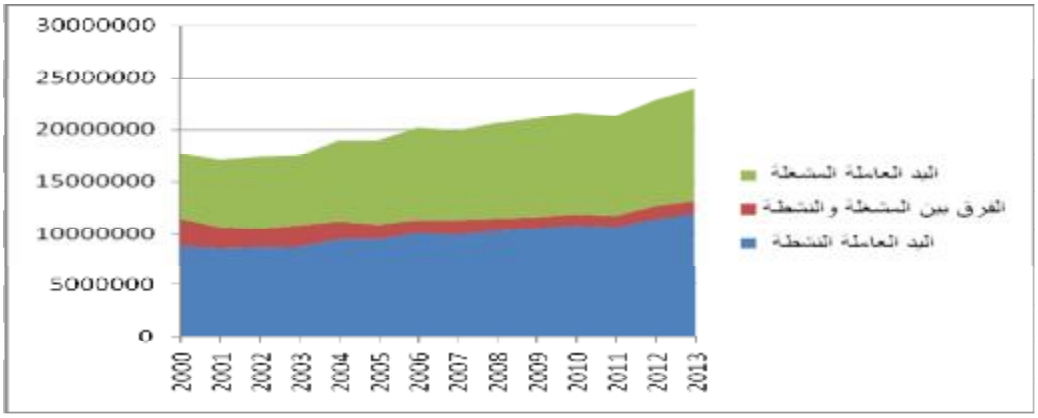

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

الشكل رقم (02): تطور معدل التشغيل ومعدل نمو اليد العاملة المشغلة ومقارنتهما بتطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2000 - 2013

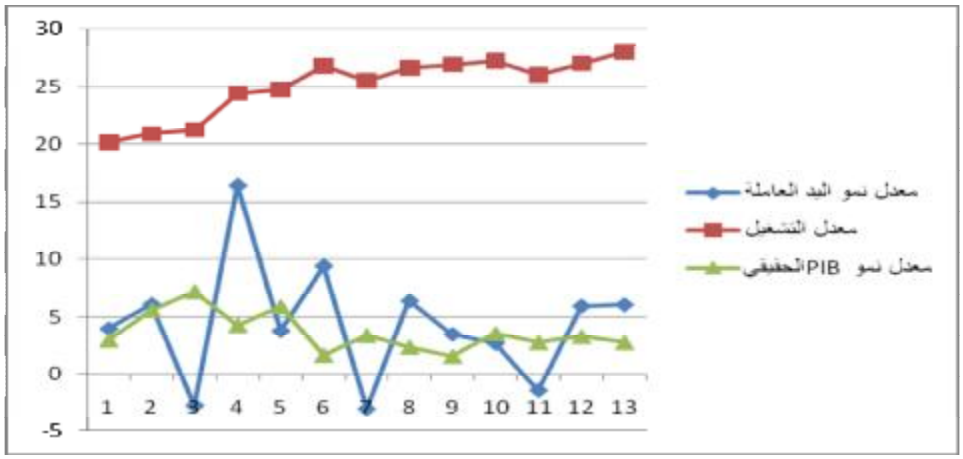

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (04)

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة ، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك[19]، وغالبا ما يعزى الاضطراب في تطور مستوى التشغيل إلى ضعف في المرونة من جانب العرض، بحيث يكون المستخدمون عاجزون عن مواكبة التطور الحاصل على مستوى الطلب في سوق العمل. ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن الفرق بين العرض و الطلب ليس مسألة كمية فحسب، فكثيرا ما لا يحصل التوافق ما بين نوعية أو طبيعة فرص العمل المعروضة وبين تلك المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك ينتج من ضعف أنظمة المعلومات المرتبطة بسوق العمل فقدان العديد من فرص العمل المعروضة[20]،على الرغم من وجود طلب عليها، ولذلك فإن مستوى التشغيل المحقق غالبا ما يكون أدنى من حجم الطلب على الرغم من أن الطلب يكون أعلى من العرض.

إن مجرد معرفة تطور مستويات البطالة و التشغيل لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولاقطاعي، إذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات، ولا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل تأثير سياسة الانفتاح التجاري على سلوك الأعوان الاقتصاديين في سوق العمل، ولذلك ينبغي متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات.

الجدول رقم(05): تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001- 2013

القطاعات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فلاحة	21.06	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	13.7	11.7	9	10.6
صناعة	13.82	12.03	13.6	13.2	14.2	12	12.5	12.6	11.7	14.2	13.1	13
بناء وأشغال عمومية	10.44	11.97	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4	16.6	16.6	16.6
تجارة وخدمات	54.68	54.87	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2	58.4	61.6	59.8

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (03): تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001 – 2013

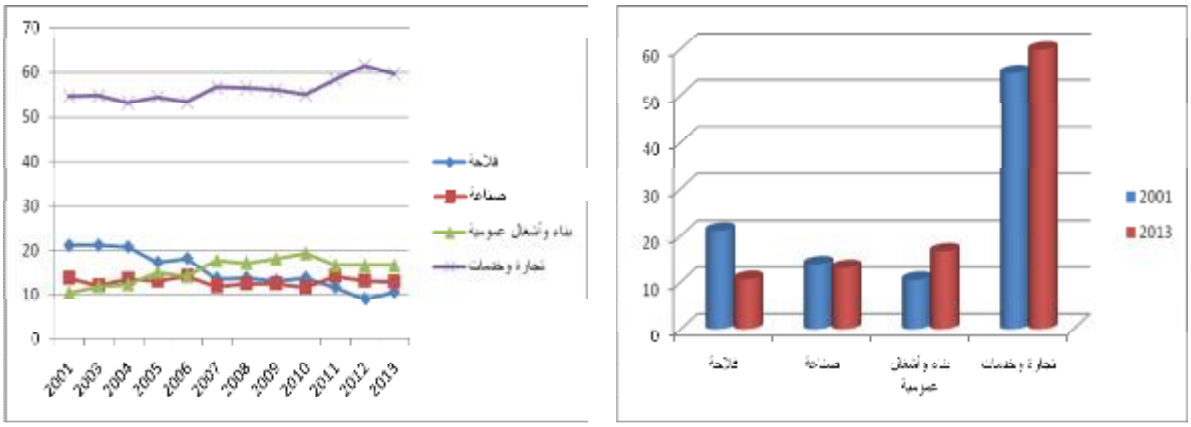

لمصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

من الواضح أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أدّت إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى ، فمن الواضح أن القطاع الثالث ، أي قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة)، هو الأكثر استقطابا للعمالة خلال فترة الانفتاح (أكثر من نصف الطبقة المشغلة)، ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما لا تزال السياحة تعاني التدهور. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، إما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء. وبالمقابل يشهد كل من القطاع الأول والثاني (الفلاحة والصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها، وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هاذين القطاعين وتناقص نموهما، وينبئ في الوقت نفسه بمخاطر اقتصادية في الأمدين المتوسط والبعيد.

3- تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الانفتاح التجاري.

لقد أثبتت التجربة الدولية في الآونة الأخيرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت المحرك الأساسي للاقتصاد في معظم دول العالم بالنظر إلى دورها الرئيسي المتمثل في التخفيف من حدة البطالة، إذ أنها توفر 60% من مناصب الشغل في الدول المتطورة وتساهم بـ 70% من القيمة المضافة وبالنظر أيضا إلى سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها تتمتع بقدرة هائلة على الجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل.

3-1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في بلادنا، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل ، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها[21]، ولذا فهي تحتاج إلى مراقبة ومرافقة مستدامتين لأجل تخفيض معدل غلقها ووفياتها، فالجزائر حاليا تملك 659309 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تساهم بنحو5509.21 مليار دج من الناتج الداخلي المحلي خارج قطاع المحروقات[22]، وتوظف 1915495عامل، كل هذه المعطيات تكشف الثقل الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع، بعد توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وضعت الجزائر تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم (06): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10- 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50- 250	من 200 مليون دج – 02 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

3-2. تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث والمحافظة على الوظائف

لتقييم نتائج ودرجة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى نجاعتها في التوظيف، والمساهمة في التخفيف من البطالة، نلجأ لمؤشرات إحصائية، تسمح لنا بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف، والحكم على السياسات المتبعة، واقتراح التعديلات الممكنة، لزيادة فعاليتها مستقبلا في ظل تحرير التجارة الخارجية واشتداد المنافسة العالمية .

· نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف

يسمح لنا هذا المؤشر بتقدير أهمية الوظائف المتوفرة في هذه المؤسسات من إجمالي الوظائف كما سنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07) : نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف للفترة : 2000 - 2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المناصب الإجمالية 10^3	6240	6596	6917	7278	8051	8497	9002	9269	9581	9472	9736	9599	10170	10788
عدد المناصب ل م ص م	634375	737062	791082	789534	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964	1699905	1724197	1776461	1915495
معدل النمو	-	16.18	0.81 -	3.56 -	18.93	45.22	7.72	7.94	14.59	10.05	18.45	5.98	3.03	7.82
النسبة إلى إجمالي التوظيف	10.16	11.17	10.61	9.68	10.41	13.62	13.51	15.05	16.84	18.54	17.46	17.96	17.46	17.75

المصدر : إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى لمنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة لمعدل النمو والنسبة إلى إجمالي التوظيف

ملاحظة: بالنسبة لمعطيات 2012 و2013 عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخص السداسي الأول فقط.

الملاحظ من الجدول رقم (08) أن حجم مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أخذت في التزايد السريع حتى 2003 حيت عرفت تراجع طفيف خلال هذه السنة، لتعود وترتفع من جديد خلال الفترة 2004 - 2013، وهذا يعود إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتعزيز و تدعيم هذا القطاع باعتباره المفتاح للقضاء على البطالة، وهذا ما نلتمسه من خلال الغلاف المخصص لها في مختلف البرامج التنموية المنفذة، وهذا ما تعكسه معدلات نمو التوظيف في هذا القطاع التي كانت موجبة في معظم سنوات الفترة 2000 – 2013 ، كما يظهر أيضا من الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب المزيد من اليد العاملة فمن توفير حوالي 10.16% من إجمالي مناصب الشغل المتاحة سنة 2000 إلى حوالي 17.75% نهاية السداسي الأول من سنة 2013. ولكن بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت في سبيل تعزيز هذا القطاع إلا أن البيانات والأرقام الإحصائية

لتطور عدد مناصب العمل المتوفرة تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد الوظائف، تبقى بعيدة جدا عما ينتظر منها في هذا المجال.

- **تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم عمالتها**

هذا المؤشر يسمح بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثره في تغير حجم العمالة، خلال فترة زمنية معينة. وتطور كل من العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها، للفترة 2000-2013، كفيلان لإجراء هذه الدراسة وبالاعتماد على معطيات تقارير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم (08) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل بها للفترة : 2000-2013 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات ص م	159507	179893	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297	659660	700000	711832
عدد العمال	634375	737062	731082	789534	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964	1699905	1724197	1776461	1915495

المصدر : تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن التطور الذي حدث في مناصب العمل خلال الفترة قيد الدراسة بلغ 1281120 منصبا في نهاية السداسي الأول لسنة 2013، أي نسبة 202% كزيادة مقارنة مع سنة 2000 .

هذه النسبة إذا ما قمنا بتحليلها عبر السنوات، ومقارنتها بالزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات سنويا، يمكننا استخراج التغيرات المتتالية التي طرأت على عدد الوظائف، نتيجة تغير عدد المؤسسات، بالاستعانة بالجدول التالي :

الجدول رقم(09): تحليل تطور عدد المؤسسات وعدد المناصب بها للفترة 2000 – 2013

طبيعة التغير / السنوات	تطور المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة
2001	20386	03.70	102687	08.01	5.037
2002	81970	14.84	5980 -	0.47-	0.07 -
2003	26724	04.84	58452	04.56	2.18
2004	24372	04.41	48970	03.82	2.01
2005	29829	05.40	319352	24.93	10.7
2006	33979	06.15	94791	07.4	2.79
2007	34192	06.20	102752	08.02	3
2008	108567	19.65	184810	14.42	1.7
2009	51312	09.29	216755	16.92	4.22
2010	36459	06.60	57059 -	04.45 -	1.56 -
2011	52363	09.48	24292	01.89	0.46
2012	40340	07.30	52264	04.08	1.29
2013	11832	02.14	139034	10.85	11.75
المجموع	552325	100	1281120	100	2.32

ملاحظة: تطور المناصب وحجم المؤسسات سنويا .

المصدر : بيانات الجدول رقم (08) والنسب والفوارق والمتوسطات من إعداد الباحثة .

الملاحظة الأولية من الجدول أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 232 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة، وإذا قمنا بتمثيل كل من معدلات تطور العمالة ومعدل تطور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم المعدل النسبي لهما سنويا، نحصل على :

الشكل رقم (04) : مقارنة تطور العمالة و تطور عدد المؤسسات ومتوسط عدد المناصب للفترة 2000-2013.

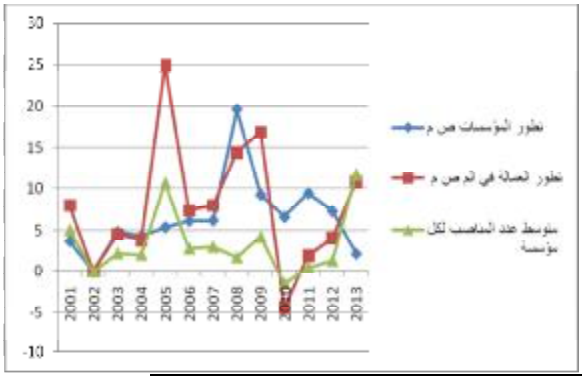

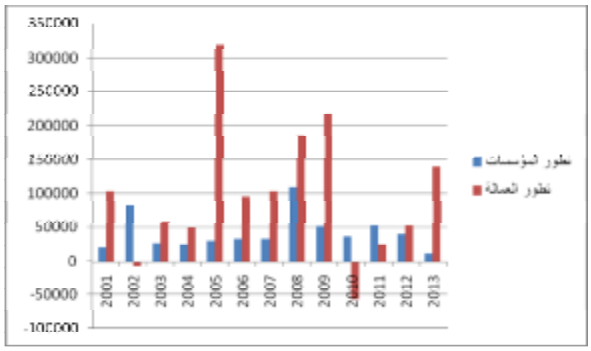

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات ونتائج الجدول رقم(09) .

من البيانين نلاحظ عدم تجانس بين طبيعة معدلات تطور عدد المؤسسات وطبيعة تطور حجم العمالة بأغلب السنوات .

- في سنة 2001 معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات وتطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة وفرّت 5 مناصب عمل جديدة.
- في سنة 2002 هناك زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (14.84%)، وهذا راجع إلى إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية هذه السنة، ولكن مع ذلك سجّل معدل عمالة سالب وإن كان طفيفا جدا (-0.07%) صافي توظيف سالب، أي انضمام 7 أشخاص لفئة العاطلين عن العمل، مقابل إنشاء كل100مؤسسة جديدة، نتيجة تسريح العمال بالمؤسسات العامة، وهذا ما يشير إلى أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات فردية، عاجزة عن استيعاب أكثر من فرد .
- نسجل في سنة 2003 معدلا موجبا للتوظيف، يقارب معدل تطور عدد المؤسسات الذي تراجع بشكل كبير مقارنة بسنة 2002، هذا يعني أن طبيعة المؤسسات المنشأة توظف أكثر من عامل بمعدل توظيف 218 منصبا لكل 100 مؤسسة جديدة .
- نسجل في سنة 2004 نفس الملاحظة للسنة السابقة، لكن بوتيرة أقل، حيث تراجع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من درجة تراجع معدل التوظيف، هذا ما يفسر ميل طابع المؤسسات المنشأة نحو الفردية بمعدل توظيف 201 منصبا لكل 100 مؤسسة جديدة .
- في سنة 2005 نلاحظ زيادة في معدل التوظيف (24.93%) فاقت بكثير الزيادة في معدل تطور عدد المؤسسات (5.4%)، هذا يعكس الاتجاه الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو توظيف أكثر للعمال، بمعدل توظيف حوالي 11 منصبا لكل مؤسسة جديدة .
- في سنة 2006 نسجل زيادة طفيفة لمعدل المؤسسات وتراجع كبير لمعدل التوظيف، حيث أصبحت كل مؤسسة منشأة توظف حوالي 3 عمال.
- في سنة 2007 نسجل زيادة طفيفة في معدل التوظيف مقارنة بمعدل المؤسسات بمعدل 3عمال لكل منشأة جديدة.
- في سنة 2008 نلاحظ زيادة معتبرة في تطور معدل المؤسسات (19.65 %) وهذا يفسر بضم أصحاب المهن الحرة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول

من هذه السنة، ولكن هذا لم ينعكس على معدل التوظيف الذي كان ضعيفا نسبيا بمعدل حوالي عاملين لكل منشِأة جديدة، وهو ما يفسر ميل طابع المؤسسات نحو الفردية.

- في سنة 2009 سجلنا تراجع كبير في معدل المؤسسات مقابل زيادة مقبولة في معدل الوظائف بمعدل 422 عامل لكل100 مؤسسة جديدة.
- في سنة 2010 تواصل التراجع في معدل المؤسسات المنشأة مقابل نمو سالب لمعدل التوظيف، أي مقابل كل 100 مؤسسة جديدة ينظم 156 عامل إلى فئة البطالين.
- في سنة 2011 سجلنا زيادة طفيفة في معدل المؤسسات مقابل زيادة طفيفة في معدل التوظيف، بمعدل كل 100 مؤسسة منشأة توظف 46 عامل.
- في سنة 2012 نلاحظ تراجع طفيف في معدل المؤسسات مقابل زيادة طفيفة في معدل التوظيف، أي بمعدل توظيف 129 عامل مقابل كل 100 مؤسسة جديدة.
- وفي سنة 2013 نسجل تواصل التراجع في معدل المؤسسات مقابل زيادة معتبرة في معدل الوظائف، وهو ما يعكس ميل المؤسسات إلى توظيف أكثر للعمالة، بمعدل 12 عامل لكل مؤسسة منشأة جديدة.
- من التحليل السابق نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في سنة 2013 أصبحت تميل للتوظيف بكثافة أكبر، مقارنة مع السنوات السابقة، هذا الاتجاه هو الذي سيساهم في زيادة حجم العمالة، خلافا للمؤسسات الفردية التي أثرها يكون ضعيفا في التخفيف من البطالة،

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب قطاعات النشاط

يسمح هذا المؤشر بتحديد تأثير الانفتاح التجاري على القطاعات الاقتصادية بحسب مساهمتها في التشغيل، هذا الأخير الذي يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الإستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة[23]. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) التوزيع القطاعي للتشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2002، 2005 و2013

السنوات	2002		2005		2013	
قطاع النشاط	المؤسسات %	التشغيل %	المؤسسات %	التشغيل %	المؤسسات %	التشغيل %
البناء والأشغال العمومية	28,93	38,9	18	18,93	18,92	29,50

التجارة والخدمات	44,77	20,89	44,04	48,13	65,28	34,85
الصناعة	12,4	7,8	31,53	29,71	14,71	34,44
الفلاحة	13,9	32,41	6,43	3,23	1,09	1,21
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: - بالنسبة لمعطيات 2002 : صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص29.

- بالنسبة لباقي السنوات معطيات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

الواضح أن قطاع الخدمات عرف نموا مطردا طيلة السنوات المختارة، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاع الصناعة فقد عرف نموا متذبذبا، في حين عرف قطاع الزراعة تدهورا كبيرا.

من خلال التحليل السابق يمكن القول أن تبني سياسة الانفتاح أدى إلى توسع لقطاع التجارة والخدمات على حساب قطاع الزراعة، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها على المستوى الكلي، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): توزيع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لسنتي 2002 و2013

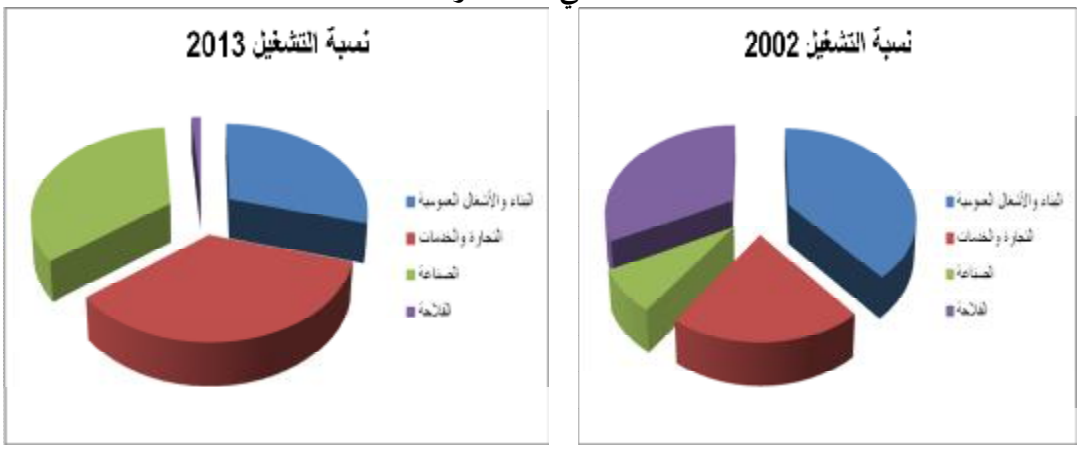

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (11)

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، بالاعتماد على عدد من المؤشرات خلال الفترة (2000- 2013)، وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية كان لها دورا إيجابي في رفع مستويات التوظيف داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995، ولكن هذه الزيادة في مستويات التوظيف مردّها إلى النمو المطرد لقطاع التجارة والخدمات على حساب قطاع الفلاحة، وهذا ما لمسناه من خلال تحليل معظم المؤشرات التي شملتها الدراسة:

- إن تبني الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري أدى إلى توسع لقطاع الخدمات والذي ساهم في أكثر من 50 % من إجمالي الوظائف المنشأة طيلة فترة الدراسة، وهذا إنّما يدل على المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع والتي جعلته أكثر القطاعات تكيفا مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها سياسة الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية على حساب قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة.
- مؤشر النسبة إلى إجمالي الوظائف كان متزايدا في معظم سنوات الفترة 2000-2013، حيث انتقل من10.16 %سنة 2000 إلى حوالي 18%، وهذا يدل على الأهمية المتنامية لهذا القطاع من إجمالي الوظائف.
- مؤشر متوسط الوظائف المنشأة لكل مؤسسة جديدة، عرف هو الآخر نموا إيجابيا ، حيث انتقل من حوالي توظيف 5 عمال عن كل مؤسسة جديدة في سنة 2000 إلى توظيف حوالي 12 عامل عن كل مؤسسة جديدة في سنة 2013، وهذا يشير إلى أن المؤسسات المنشأة في الفترة الأخيرة أصبحت تميل إلى التوظيف بكثافة أكبر، وهذا ما سيساهم في القضاء على البطالة.

- **الاقتراحات والتوصيات**:

بعد معاجتنا لهذا الموضوع توصّلنا إلى أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر منذ منتصف التسعينات أدت إلى تحسن مستويات التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنّها أدّت كذلك إلى انتقال للعمالة من القطاعات المنتجة(الفلاحة) إلى القطاعات غير المنتجة (التجارة والخدمات)، وهذا أثر سلبي، ولهذا لا بد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها كتوصيات:

- ضرورة تسريع عملية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز تنافسيته، ليس فقط في السوق المحلية، وإنما كذلك في السوق الأجنبية، إذ لا بد من التفكير في مرحلة ما بعد البترول.
- لا بد من توجيه المزيد من الدعم إلى الاستثمارات المنتجة الموجهة للتصدير على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون هذه الأخيرة تميل إلى التوظيف بكثافة أكبر وهو ما يؤدي إلى القضاء على البطالة.
- جذب رأس المال البشري، من خلال تشجيع عودة الأدمغة، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى مثل هذه الكفاءات من أجل قيادة قاطرة التنمية.

الهوامش :

[1]Workers In An Integrating World Development Report 1995.

[2] World Bank (1980) Education Sector policy Review, Washington: World Bank.

[3] Cardebat Jean Marie, Ouverture commerciale ET le Marché de Travail, centre Thucydide, 2001, p03.

[4] Feliciano, Zadia M(2001), Workers and Trdeliberalization : The Impact of Trade Reforms in Mexicoon Wages and Employment, Industrial and Labor Relations Review, Vol 55, N0 .1 ,PP 95-115.

[5]Hoekman, B and Winters L. Alan, 2005, Trade and Employment : Stylized Facts and Research Findings, DESA Working, p7.

[6] رحيم حسين،" سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم"مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان 61-62 / شتاء- ربيع 2013، ص 133.

[7] زكية مشعل، الإنفتاح التجاري وأثره على السياسات الماليةوالنقدية، مجلة الملك سعود، العدد 13، كلية العلوم الإدارية، الرياض،2001، ص446.

[8] كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة (1990 – 2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2006، العدد 14، ص137.

[9] عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 ماي 2000، ص.ص 9-10.

[10] Saib Musette, Nacereddine Hamouda, Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

[11] IBID, P.P 163-169.

[12] Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad,
N°46/47, 1998-1999, P 165.

[13] [13] بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008 ، ص.ص 118، 119.

[14] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004 ، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر2004 ، ص 120.

[15]برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2015، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر ، 24 ماي 2010.

[16] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة...والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص: 15.

[17] تتضمن اليد العاملة النشطة ، الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط لأن يدرجوا ضمن فئة المشغلين أو البطالين، وهي جزء من اليد العاملة التي هي في سن العمل.

[18] يقدر الطلب الإضافي للتشغيل في الجزائر بنحو 300.000 منصب شغل في السنة، منها 120.000 من حاملي شهادات التعليم العالي.

[19] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، الجزائر، ص 251.

[20] رحيم حسين، مرجع سابق ص 133.

[21] براق محمد، بوسبعين تسعديت، أسباب إنتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة 15- 16نوفمبر 2011.

[22] نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوفمبر 2013، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- Krueger. Anne-0 Trade Strategies and Employment in developing countries, finance and development, Volume 03, Chicago, universty of Chicago, press, 1983.
- Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999.
- Saib Musette, Nacereddine Hamouda,Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999.
- Workers In An Integrating World Development Report 1995.
- World Bank (1980) Education Sector policy Review, Washington: World Bank.